

# فذلكة

## مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2012

### I - المقدمة

تضع الحكومة اللبنانية مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقه للعام 2012 وقد بدأت وزارة المالية العمل على تصحيح وضع حسابات الدولة لكي تتم العودة إلى الدستور وأصول الإنفاق وحسن إدارة المال العام وواجب الشفافية الذي يؤمن الثقة المرجوة للمواطنين والمستثمرين والدول والمؤسسات الداعمة والمانحة والمقرضة.

ويأتي هذا المشروع في وضع اقتصادي عالمي غير مستقر، يفرض العمل على تأمين افضل مستويات نمو للاقتصاد المحلي، وكذلك تأمين شبكات الأمان الاجتماعي التي تحمي الطبقات الأكثر عرضة للمخاطر. ونظراً لهذه الحاجات وهذا الواقع المحيط بلبنان، وضعت وزارة المالية هذا المشروع الذي يسمح بتأمين الخدمات التي طال انتظارها في مجال البنى التحتية الضرورية للاستثمار، من كهرباء ومياه وطرق وموانئ واتصالات، كما يضع الأساس في تأمين الحاجات الاجتماعية عبر رصد مبلغ **300 مليار** ليرة للتغطية الصحية، ودفع متأخرات الضمان الاجتماعي، ولاسيما منها الضمان الاختياري، الذي يسمح بتوسيع رقعة المضمونين. وتعمل الحكومة على إنجاز مشروع استهداف الفقرا لتمكين من حماية الطبقات المحتاجة، كما تتابع تمويل مشاريع إصلاح قطاع التربية.

وقد حافظ مشروع الموازنة للعام 2012 على الزيادة في الإنفاق الاستثماري التي لحظت في مشاريع الموازنات السابقة، بحيث بلغت **3078 مليار** ليرة، بينما ارتفعت نسبة النفقات إلى الناتج القومي بـ **30.75%**.



أما الإيرادات، فقد تم زيادة تقديراتها، بحيث أصبحت تشكل نسبة **21.63%** من الناتج المحلي (من **14361** إلى **14816**) نظراً لضرورة وقف الانحدار الذي حصل خلال السنوات الأخيرة، ولكي يباشر بتأمين إعادة توزيع للأعباء بشكل يصح تدريجياً الخلل البنيوي القائم منذ سنوات. وقد تم إدخال رسم نسبي على بيع العقارات (**3%**) تمهيداً لإدخال الضريبة على الأرباح العقارية في العام 2013، وهو مطرح أساسي لم تطله الضرائب بشكل مناسب، كما تم رفع نسبة الضريبة على مداخيل الفوائد إلى نسبة تقترب من الضريبة على توزيع الأرباح، لكي تنخفض المفاضلة بين مدخول الربح ومدخول الإنتاج. وسوف يواكب، بالإضافة إلى كامل الإجراءات الملحوظة، مسألتين من خارج الموازنة، وهما رفع الرسم على المحروقات بمبلغ **2000** ل.ل. للصفحة (قرار من مجلس الوزراء)، وطرح مشروع قانون للأموال البحرية المحتلة لتأمين مداخيل للدولة مقابل احتلالها.

تؤمن هذه الموازنة دفع عدداً من النفقات المتأخرة، مثل الضمان الاجتماعي والاستثمارات وتعويضات العقارات التي تحتلها قوات الطوارئ الدولية، وغيرها، ومع ذلك كله،

تُقدّر نسبة العجز في مشروع موازنة العام 2012 بـ **29.66%** أي ما يوازي **9.122%** من الناتج القومي.

وبالتالي يكون المشروع الحالي امن الإنفاق الجاري مع كافة زياداته، وباشر بتأمين الاستثمارات الضرورية في البنى التحتية بشكل كبير وساهم في بناء شبكات الأمان الاجتماعية بشكل فعال، وبدأ إعادة رسم للسياسة الضريبية بشكل يساهم في النمو والعدالة، وتحقق ارتفاع بنسبة الإيرادات.



## الموازنة بالأرقام

بناء على ما تقدم، فإن مجموع الاعتمادات الملحوظة في مشروع الموازنة العامة للعام 2012، بلغ **21.063 مليار** ليرة بالمقارنة مع **19.826 مليار** للعام 2011، أي بزيادة قدرها **1.237 مليار** ليرة، وما نسبته **6.24 في المائة**، توزعت على الشكل الآتي:

(بآلاف الليرات)

النسبة	الفرق	مشروع موازنة 2012	مشروع موازنة 2011	
%12.88	1,388,814,446	12,172,193,710	10,783,379,264	اعتمادات النفقات الجارية
%-5.77	188,524,960-	3,078,806,290	3,267,331,250	اعتمادات النفقات الاستثمارية
%0.62	36,000,000	5,812,000,000	5,776,000,000	اعتمادات خدمة الدين
%6.24	1,236,289,486	21,063,000,000	19,826,710,514	مجموع الاعتمادات

كذلك، بلغ مجموع ما هو متوقع جبايته من إيرادات الموازنة، **14.816 مليار** ليرة بالمقارنة مع ما كان مرتقباً جبايته في العام 2011 والذي قدر بـ **14.361 مليار** ليرة، أي بزيادة قدرها **455 مليار** ليرة، وما نسبته **3.17 في المائة**.

وعليه، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة الكلي إلى **6247 مليار** ليرة بالمقارنة مع عجز قدره **5466 مليار** ليرة في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها **781 ملياراً** ونسبته **14.3 في المائة**، كما يظهر الجدول الآتي:

(بآلاف الليرات)

النسبة	الفرق	مشروع موازنة 2012	مشروع موازنة 2011	
%6.24	1,236,289,486	21,063,000,000	19,826,710,514	مجموع إعتمادات الموازنة
%3.17	455,000,000	14,816,000,000	14,361,000,000	مجموع إيرادات الموازنة
%14.29	781,290,000	6,247,000,000	5,465,710,000	عجز الموازنة الكلي
		%29.66	%27.57	نسبة العجز إلى مجموع الإنفاق



## II - تفاصيل النفقات حسب التصنيف الاقتصادي

### 1- النفقات الجارية

بلغ مجموع النفقات الجارية خارج خدمة الدين **12.172 مليار** ليرة، أي بزيادة **1.389 مليارا** عن مشروع موازنة العام 2011، موزعة على الشكل التالي:

النسبة من المجموع	النسبة	الفرق	2012	2011	النفقات الجارية
%3.46	%13.79	75,323,950	621,419,228	546,095,278	11 مواد استهلاكية
%1.06	%7.70	13,576,200	189,887,526	176,311,326	12 خدمات استهلاكية
%21.89	<b>%-6.06</b>	<b>-253,704,623</b>	3,936,180,343	4,189,884,966	13 المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها
%35.48	%24.54	1,257,624,716	6,381,499,778	5,123,875,062	14 التحويلات
%2.79	<b>%-1.05</b>	<b>-5,333,100</b>	501,004,100	506,337,200	16 نفقات مختلفة
%3.01	%125.10	301,327,303	542,202,735	240,875,432	18 النفقات الطارئة والاستثنائية
<b>100.00%</b>	<b>%12.88</b>	<b>1.388.814.446</b>	<b>12.172.193.710</b>	<b>10.783.379.264</b>	المجموع:

إن هذه الأرقام تظهر ما يأتي:

#### أولاً: الإنفاق على الموظفين 6294 مليار ليرة

- الرواتب والأجور وملحقاتها **3.936 مليار** ليرة
- معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة **1830 مليار** ليرة
- مساهمات في رواتب وأجور موظفي الجامعة اللبنانية **215 مليار** ليرة
- مساهمات إلى الصندوق المركزي للمهجرين (موازنة إدارية) **6.6 مليار** ليرة
- مساهمات إلى مجلس الجنوب (موازنة إدارية) **9.150 مليار** ليرة
- مساهمات إلى مجلس الإنماء والاعمار (موازنة إدارية) **23 مليار** ليرة
- مساهمات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء **25 مليار** ليرة
- تحويلات إلى تعاونية موظفي الدولة **249.250 مليار** ليرة

زيادة ملحوظة في بند الرواتب والأجور ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف



وتتألف أهم هذه الزيادات من:

- **230 مليار** معاشات التقاعد وتعويضات الصرف.
  - **26.6 مليار** تطويع 1000 رقيب متمرن و 1000 دركي متمرن في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي
  - **7.2 مليارا** كلفة تطويع 300 عنصر في أمن الدولة.
  - **19.250 مليارا** زيادة التقديمات في تعاونية موظفي الدولة.
  - **22.3 مليار** نفقات مترتبة عن تحويل سلاسل رواتب القضاة.
- هذا بالإضافة إلى تعبئة الملاكات في مختلف الوزارات.

ثانياً: بلغت المبالغ المخصصة لدعم مؤسسة كهرباء لبنان **3.038 مليار** ليرة بزيادة قدرها **765 مليار** عما كان ملحوظا في مشروع موازنة العام 2011. ويشكل هذا الإنفاق **16.9** في المائة من اعتمادات الإنفاق الجاري، و **14.4** في المائة من إجمالي الاعتمادات.

وهذه المبالغ موزعة على الشكل الآتي:

- مساهمة الدولة بدعم شراء المحروقات **2.900.000.000.000**
- مساهمة الدولة لتسديد فوائد وأقساط القروض الأجنبية **54.437.000.000**
- مساهمة الدولة لتسديد قرضي مصرف لبنان **83.736.000.000**



## 2. النفقات الاستثمارية

بلغت النفقات الاستثمارية **3.079 مليار** ليرة، ونسبتها **14.62** في المائة من إجمالي الإنفاق، و**4.50** في المائة إلى الناتج المحلي.

وتوزعت النفقات الاستثمارية على الشكل الآتي:

الرمز	النفقات الجارية	2011	2012	الفرق	النسبة
221	أراضي	125,000	125,000	0	%0.00
222	أبنية	500,000	0	-500,000	%-100.00
223	استثمارات لإنشاء وأشغال الطرق والمرافق والمطارات	203,500,000	254,800,000	51,300,000	%25.21
224	استثمارات لإنشاءات المائية	50,000,000	5,000,000	-45,000,000	%-90.00
225	استثمارات لإنشاءات الكهربائية	0	0	0	%0.00
226	تجهيزات	182,483,000	244,094,000	61,611,000	%33.76
227	إنشاءات قيد التنفيذ	2,411,280,000	2,122,880,000	-288,400,000	%-11.96
228	صيانة	272,593,250	275,407,290	2,814,040	%1.03
229	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	146,850,000	176,500,000	29,650,000	%20.19
	اكتساب الأصول الثابتة المادية	3,267,331,250	3,078,806,290	-188,524,960	%-5.77

وإذا أضيف مبلغ **563 مليار** ليرة من مشروع موازنة الاتصالات، يصبح مجموع ما هو مرصود للإنفاق الاستثماري، **3642 مليار** ليرة ما نسبته **5.32** في المائة من الناتج المحلي، ذلك أن معظم الإنفاق الاستثماري ناتج عن مشاريع قوانين برامج تم لحظها في مشروع موازنتي 2010 و2011.

وبما أن الإنفاق المطلوب على البنى التحتية، وخصوصاً على الكهرباء إنتاجاً ونقلًا وتوزيعاً، إضافة إلى إنشاء مشاريع المياه، وقطاع النقل والطرق، وأهمية النهوض بقطاع الاتصالات، يفوق ما هو مرصود لهذه الغاية في مشروع الموازنة، لذلك، ستعمل الحكومة على محاولة تأمين تمويل إضافي من الدول والصناديق المانحة، إضافة إلى الشراكة مع القطاع الخاص لتمويل و/أو الاستثمار في هذه المشاريع.



### III- تفاصيل النفقات وفق اهداف الموازنة

إن وزارة المالية، وفي اطار حرصها على تحقيق هدفها الرامي الى تطوير البنية التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي، بالتوازي مع استمرارها في توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية وتطويرها وزيادتها خصوصا للفتات الأكثر عوزا، رصدت نفقات جديدة في مشروع موازنة العام 2012.

وأبرز ما تم لحظه قطاعيا في مشروع موازنة العام 2012، لاسيما النفقات الجديدة:

#### أولاً- الهدف: الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية

##### والتعليمية وزيادتها:

##### أ- في القطاع التربوي

- لحظ مشروع موازنة العام 2012 زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة المركز التربوي للبحوث والإنماء من مبلغ قدره **15 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى مبلغ قدره **25 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012، أي بزيادة قدرها **10 مليار** ليرة لتطبيق خطة تطوير المناهج التي انطلقت في مرحلة الروضة والحلقة الأولى من التعليم الأساسي، الأمر الذي يستوجب تأليف الكتب المدرسية، إضافة إلى تدريب المعلمين واستكمال تطوير مناهج الحلقة الثانية والثالثة من التعليم الأساسي.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **27 مليار** ليرة لدعم تطوير الخطة التربوية التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 2010/4/22.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **13 مليار** ليرة لدعم تدريس المواد الإجرائية واعتماد آخر بمبلغ قدره **15 مليار** ليرة لبرنامج الحد من التسرب.



- لحظ مشروع موازنة العام 2012 زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة الجامعة اللبنانية من مبلغ **210 مليارات** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى مبلغ قدره **215 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **5 مليارات** ليرة، لتطوير الجامعة اللبنانية واستكمال مستلزمات الفروع والشعب الجديدة المستحدثة ومعاهد الدكتوراه الثلاث وتعميم تطبيق نظام LMD الجديد على كامل اختصاصات الجامعة وكلياتها ومعاهدها.
- تمت زيادة اعتمادات المدارس المجانية من **83 مليار** ليرة ملحوظة في مشروع موازنة العام 2011 إلى **166 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **83 مليار** ليرة، لدفع المستحقات المتوجبة لصالح المدارس الخاصة المجانية عن سنتين دراسيتين 2008-2009 و 2009-2010 بمعدل السنة الواحدة **83 مليار** ليرة.
- لحظ اعتماد قدره **3 مليارات** ليرة لتأمين تكييف الأبنية المدرسية لحاجات المعوقين في مشروع موازنة العام 2012 مقابل نفس الاعتماد الملحوظ في مشروع موازنة العام 2011.
- لحظ اعتماد قدره **35 مليار** ليرة بدل إعفاء التلامذة من رسوم الأهلين في مشروع موازنة العام 2012 مقابل اعتماد قدره **11 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011، وسبب الزيادة رفع قيمة البدل ليصبح عن التلميذ الواحد **150.000 ل.ل.** بعد أن كان **60.000 ل.ل.** للتلميذ في مرحلة الروضة والحلقتين الأولى والثانية و **70.000 ل.ل.** للتلميذ في الحلقة الثالثة، علماً أنه في السابق كانت تغطي هذه النفقات من الهبة السعودية على أساس قيمة البدل **60.000 ل.ل.** للابتدائي و **70.000 ل.ل.** للمتوسط.
- تم تضمين كلفة 4.5 درجات جديدة في رواتب أفراد الهيئة التعليمية في التعليم الثانوي والتعليم المهني والتقني.





- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء شبكة اتصالات معلوماتية بين المدارس الرسمية والإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره **25 مليار** ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ **7 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2011.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لشراء حقوق استعمال برامج وأنظمة مايكروسوفت بمبلغ إجمالي قدره **7.760 مليار** ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ **1.940 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لترميم وصيانة الأبنية المدرسية بمبلغ إجمالي قدره **10 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ **2 مليار** ليرة والوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتأمين النظافة والصيانة والتشغيل لمبنى وزارة التربية والتعليم العالي المركزي بمبلغ إجمالي قدره **7 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره **2.33 مليار** ليرة، الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- لحظ قانون برنامج جديد لبناء وتجهيز أبنية مدرسية لوزارة التربية والتعليم العالي بمبلغ إجمالي قدره **60 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره **19 مليار** ليرة.



## ب- في القطاع الصحي

- زيادة اعتماد الأدوية في وزارة الصحة العامة من **110 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى **120 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **10 مليارات** ليرة.
- زيادة اعتماد نفقات الاستشفاء في القطاع الخاص من **330 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى **340 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **10 مليارات** ليرة.
- زيادة **مليار** ليرة على المساهمات لتشغيل المستشفيات الحكومية لتبلغ **13 مليار** ليرة في مشروع موازنة العام 2012 مقابل **12 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011، وذلك لتشغيل المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين فيها.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **3 مليار** ليرة على البرامج المشتركة مع اليونيسف لزوم إدراج لقاح جديد للالتهابات الرئوية للأطفال ليصبح الاعتماد الملحوظ على البرامج المشتركة مع اليونيسف **10 مليار** ليرة إضافة إلى مبلغ قدره **ملياري** ليرة على برنامج التلقيح وملياري ليرة على برنامج الرعاية الصحية الأولية، لتسيير المستوصفات وتجهيزاتها وصيانتها.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لاستكمال إنشاء مبنى لوزارة الصحة العامة بمبلغ إجمالي قدره **16 مليار** ليرة موزع على سنتين، حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ **8 مليار** ليرة والوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2011.



## ج- في القطاع الاجتماعي

تحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة **350 مليار** ليرة منها **40 مليار** ليرة لتغطية عجز الضمان الاختياري و **80 مليار** ليرة يمثل القسط الرابع من ديون مترتبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى لحظ اعتماد بمبلغ قدره **300 مليار** ليرة في احتياطي لنفقات أخرى لتأمين التغطية الصحية الشاملة.

### ◀ وزارة الشؤون الاجتماعية

- **200 مليار** ليرة منها **145 مليار** ليرة رعاية اجتماعية (تعليم وتدريب أيتام وأولاد ذوي حالات اجتماعية صعبة، فتيات منحرفات وقابلات للانحراف، تعليم مهني خارجي للأيتام والمعوزين، إيواء ورعاية الأطفال الرضع، إيواء ورعاية العجزة، إيواء وتعليم وتدريب المعوقين، تعليم مهني داخلي وخارجي)، بدلاً من **120 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011، وهذه الزيادة تمكن الإدارة اعتماد سعر الكلفة للرعاية الاجتماعية لعام 2004 بدلاً من تعرفه 1996.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **7 مليار** ليرة لمشروع تأمين حقوق المعوقين مقابل اعتماد قدره **4 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 واعتماد آخر بمبلغ قدره **7 مليار** ليرة لمخصصات مشاريع الحماية من الانحراف مقابل اعتماد بمبلغ قدره **6.5 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011.

- لحظ الاعتمادات اللازمة للسجون من حيث التغذية والدواء والاستشفاء والتجهيزات وصيانة الأبنية بمبلغ قدره **19.150 مليار** ليرة.

- زيادة **15%** في التقديمات المدرسية لتعاونية موظفي الدولة وسائر الأجهزة العسكرية بمبلغ إجمالي قدره **44.175 مليار** ليرة لتصبح الزيادة **35%** خلال عامي 2011-2012 عن العام 2010.



## ثانياً- الهدف: سائر القطاعات الإنتاجية

### أ- في القطاع الزراعي:

بلغت المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي، **156.5 مليار** ليرة، موزعة وفق الجدول أدناه:

الفرق	2012	2011	
<b>37.5</b>	<b>156.5</b>	<b>119</b>	القطاع الزراعي
5	20	15	أدوية ومبيدات وأسمدة، بذور ونصوب وشتول ومواد بيطرية مخبرية وعلفية
11	50	39	دعم الصادرات الزراعية عبر تشجيع برامج المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات
24	44	20	مساهمة من وزارة الاقتصاد والتجارة للمديرية العامة للحبوب والشمندر السكري لدعم شراء القمح
1	38	37	المشروع الأخضر والأبحاث الزراعية
<b>-6.50</b>	0.5	7	مساهمات للقطاعات الخاص والعام
3	4	1	مساعداً لغير القطاع العام (الاتحاد العام، صناديق التعاقد، التعاونيات والنقابات الزراعية)

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبالغ لا تتضمن المبالغ المخصصة لدعم زراعة التبغ التي تصل إلى ما يقارب **46 مليار** ليرة، كما لا تتضمن المبالغ لدعم فوائد القروض الاستثمارية زراعية - صناعية - سياحية وتكنولوجية التي تبلغ **125 مليار** ليرة وملحوظة في احتياطي الموازنة.



## ب- في قطاع الكهرباء والمياه والنفط والغاز

- تم لحظ اعتمادات بمبلغ قدره **38 مليار** ليرة منها **3 مليار** ليرة لمؤسسات مياه لبنان الجنوبي و مياه لبنان الشمالي ومياه البقاع لصيانة وتشغيل الآبار و **35 مليار** ليرة مساعدات لمؤسسات مياه لبنان الشمالي ومؤسسات مياه لبنان الجنوبي ومياه البقاع للنهوض، إضافة إلى لحظ اعتماد بمبلغ قدره **2 مليار** ليرة لصيانة وتشغيل محطات المياه من قبل وزارة الطاقة والمياه.
- تم لحظ اعتماد بمبلغ قدره **1.5 مليار** ليرة لمؤسسة المركز اللبناني لحفظ الطاقة و **13.5 مليار** ليرة المبادرة الحكومية لترشيد الاستهلاك.
- تم لحظ اعتماد دفع بمبلغ قدره **460 مليار** ليرة لأشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاوات ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، منها **368 مليار** ليرة لإنشاءات كهربائية لمعامل الإنتاج و **41 مليار** ليرة لإنشاءات كهربائية لخطوط النقل و **21 مليار** ليرة لإنشاءات كهربائية لخطوط التوزيع، و **30 مليار** ليرة نفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة.
- إعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره **4 مليار** ليرة لتغطية مساهمة لبنان في بناء المبنى الخاص بالشؤون المائية والطاقوية لعدم استعماله في مشروع موازنة العام 2011.
- تم لحظ اعتماد جديد بمبلغ قدره **5.8 مليار** ليرة لدفع نفقات ورواتب هيئة إدارة قطاع النفط خلال السنة الأولى من تأسيسها وإعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره **37.5 مليار** ليرة لإعادة بناء خزانات النفط في طرابلس والزهراني لعدم استعماله في مشروع موازنة العام 2011، بالإضافة إلى **6 مليار** ليرة لنفقات دروس واستشارات ومراقبة مختلفة.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **255 مليار** لتوسيع شبكة الغاز الطبيعي ضمن الأراضي اللبنانية.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **6 مليار** ليرة للدروس والاستشارات للسدود.



أما بالنسبة للإنفاق على السدود، فقد وافقت وزارة المالية على لحظ اعتماد بمبلغ قدره **70 مليار** ليرة للسدود.

أما بالنسبة للاعتمادات الباقية للسدود، فقد ارتأت وزارة المالية أنه لا بد من اللجوء إلى الدول والصناديق المانحة لاستعدادها إعطاء قروض ميسرة وبفائدة أقل بكثير مما لو تم تمويلها من اعتماد موازنة.

إضافة إلى لحظ اعتماد بمبلغ قدره **18 مليار** ليرة لمشاريع مياه الشرب واعتماد بمبلغ قدره **3 مليار** ليرة لمشاريع مياه الري واعتماد بمبلغ قدره **2 مليار** ليرة لمشاريع تقويم وصيانة مجاري الأنهر واعتماد بمبلغ قدره **8 مليار** ليرة للتجهيز الكهربائي.

## ج- في القطاع البيئي

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **2.2 مليار** ليرة لإعطاء مساهمات للجمعيات البيئية ولجان الجمعيات للقيام بمشاريع بيئية في المحافظات أو مشاريع بيئية بالاشتراك مع البلديات أو اتحاد البلديات.

- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **4.9 مليار** ليرة لتغطية نفقات تشغيل وصيانة معامل معالجة النفايات الصلبة التي يستمر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في تنفيذها.

- لحظ اعتماد دفع بمبلغ قدره **2 مليار** ليرة على قانون برنامج لمشاريع التحريج في مختلف المناطق في مشروع موازنة العام 2012 مقابل اعتماد دفع قدره **1 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011.

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإعادة تأهيل مواقع المقالع بمبلغ إجمالي قدره **6 مليار** ليرة موزع على سنتين حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **2 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.



### ثالثاً - الهدف: تعزيز السياحة والإعلام والثقافة والرياضة

- زيادة مساهمة الدولة في مشروع موازنة تلفزيون لبنان من **13 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى **17 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **4 مليار** ليرة، لتفعيل وتطوير عمل تلفزيون لبنان وشراء المعدات اللازمة.
- زيادة اعتماد عن ما كان ملحوظاً سابقاً بمبلغ قدره **5.5 مليار** ليرة لوزارة السياحة للمعارض ونفقات الدعاية واللجان والجمعيات السياحية من أجل تنشيط الحركة السياحية بحيث أصبح الاعتماد المرصود لهذه الغاية **18.5 مليار** ليرة.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **10 مليار** ليرة لإعطاء منح ومساعدات للاتحادات والأندية الرياضية في مشروع موازنة العام 2012 مقابل اعتماد بمبلغ قدره **5 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **5.6 مليار** ليرة لإعطاء مساهمات للمجالس والأندية الثقافية والتجمعات الثقافية والمسرحيين وسائر الحركات الثقافية.

### رابعاً - الهدف: تعزيز الأمن

- لحظ اعتماد إجمالي بمبلغ قدره **26.6 مليار** ليرة لتطوع 1000 رقيب متمرن وتطوع 1000 دركي متمرن في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والسجون.
- لحظ اعتماد إجمالي بمبلغ قدره **7.2 مليار** ليرة للمديرية العامة للأمن الدولية نتيجة تطوع 300 مأمور لصالحها.
- لحظ الاعتمادات اللازمة لـ 250 مفتش ومأمور في المديرية العامة للأمن العام.
- تضمين موازنة إدارة الجمارك الرواتب والتعويضات لـ 117 مراقب مساعد.



## خامساً - الهدف: تطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني

- لحظ قانون برنامج جديد لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك لشراء باصات بمبلغ إجمالي قدره **50 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بـ **15 مليار** ليرة.
- لحظ قانون برنامج جديد لتنفيذ مشروع إنشاء المبنى الموحد لإدارة الجمارك في حرم مرفأ بيروت بمبلغ إجمالي قدره **36.280 مليار** ليرة حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره **12 مليار** ليرة.
- زيادة اعتماد الدفع لقانون برنامج أشغال الطرق من **110 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى **120 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بزيادة قدرها **10 مليارات** ليرة.
- إعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره **10 مليارات** ليرة، لتجهيزات إضافية لمطار رفيق الحريري الدولي - بيروت لزوم تحديث شبكة الحقائب ونظام الحماية لسور المطار بالحساسات والكاميرات لعدم استعماله في مشروع موازنة العام 2011، ولحظ اعتماد بمبلغ قدره **8.2 مليار** ليرة لتأهيل ساحات وقوف الطائرات في مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت.
- إعادة لحظ اعتماد بمبلغ قدره **37,5 مليار** ليرة، لتوسيع وتطوير مرفأ طرابلس - المرحلة الثانية لعدم استعماله في مشروع موازنة العام 2011.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **180 مليار** ليرة لصيانة الطرق في وزارة الأشغال العامة والنقل في مشروع موازنة العام 2012 مقابل نفس الاعتماد الملحوظ في مشروع موازنة العام 2011.
- تخفيض الإنفاق على المشاريع الممولة من القروض الخارجية من **500 مليار** ليرة ملحوظ في مشروع موازنة العام 2011 إلى مبلغ **450 مليار** ليرة لحظ في مشروع موازنة العام 2012 أي بتخفيض قدره **50 مليار** ليرة.





- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لمعالجة مشكلة مكب النفايات في صيدا وبناء الحاجز البحري بكلفة إجمالية قدرها **30 مليار** ليرة موزع على سنتين حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى للعام 2012 بمبلغ قدره **15 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية لوزارة المالية بعد تعديله بمبلغ إجمالي قدره **35 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى 2012 بمبلغ قدره **12 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- تعديل رصيد قانون البرنامج لأعمال التحديد والتحرير والكيل والمسح ووضع الخرائط النهائية في جميع الأراضي اللبنانية بزيادته **15 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **5 مليار** ليرة.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لأبنية المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بمبلغ إجمالي قدره **30 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **11 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لطريق السلطانية - صيدا بمبلغ إجمالي قدره **32 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **8 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتوسعة وتشغيل مكب طرابلس بمبلغ إجمالي قدره **18 مليار** ليرة موزع على خمس سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **1 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.



- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لاستكمال الأوتوستراد الساحلي الجنوبي بمبلغ إجمالي قدره **55 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **15 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء مرفأ سياحي في خليج جونية بكلفة إجمالية قدرها **60 مليار** ليرة موزعة على ثلاث سنوات، حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **15 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2011.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لإنشاء أبنية للمديرية العامة للنقل البري والبحري بما فيه بناء المعهد البحري بكلفة إجمالية قدرها **30 مليار** ليرة موزع على أربع سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **10 مليار** ليرة الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2011.



## سادساً - الهدف: تنفيذ التزامات الدولة عبر تسديد المستحقات المترتبة

### على الدولة للقطاعين العام والخاص وللخارج

واصلت وزارة المالية في مشروع موازنة العام 2012 برمجة تسديد مستحقات الدولة على القطاعين العام والخاص وللخارج، وبرزها:

- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتسديد ديون الاستملاك بمبلغ إجمالي قدره **800 مليار** ليرة موزع على ثلاث سنوات حدد فيه اعتماد الدفع للسنة الأولى بمبلغ قدره **250 مليار** ليرة (بما فيه رصد اعتماد بمبلغ قدره **70 مليار** ليرة لتنفيذ الاستملاكات للسدود) الوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.
- لحظ الدفعة الرابعة للضمان الاجتماعي (**80 مليار** ليرة) من أصل مبلغ قدره **800 مليار**.
- تسديد عجز الضمان الاختياري (**40 مليار** ليرة) تطبيقاً لسياسة الحكومة الرامية إلى تأمين الحماية الاجتماعية والصحية للمواطنين.
- لحظ اعتماد بمبلغ قدره **27 مليار** ليرة تعويضات لبدلات إيجارات العقارات المشغولة من قبل قوات الطوارئ الدولية في الجنوب عن الفترة السابقة ولغاية نهاية العام 2010.
- إعادة لحظ قانون برنامج جديد لتأمين مساهمة لبنان في نفقات المحكمة الدولية ذات الطابع الدولي الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري بمبلغ قدره **108 مليار** ليرة موزع على سنتين حدد فيه اعتماد الدفع للعام 2012 بمبلغ قدره **61 مليار** ليرة والوارد أصلاً في مشروع موازنة العام 2010.



## IV- خدمة الدين

بلغت اعتمادات خدمة الدين العام وذلك وفق ما يظهره الجدول أدناه:

الفرق	2012	2011	
36	3537	3501	فوائد على سندات خزينة داخلية
0	2275	2275	فوائد على سندات خزينة خارجية
36	5812	5776	مجموع خدمة الدين

بناء عليه من المتوقع أن تبلغ كلفة الدين العام في مشروع موازنة العام 2012 مبلغ **5812 مليار** بالمقارنة مع **5776 مليار** في مشروع موازنة العام 2011 أي بزيادة قدرها **36 مليار** ليرة.



## V- إيرادات الموازنة

من المقدر أن تسجل الإيرادات في مشروع موازنة 2012 مبلغ **15,544 مليار** ليرة لبنانية (موازنة وخزينة)، وذلك بالاستناد إلى الفرضيات الماكرو اقتصادية التالية:

- معدل نمو اقتصادي حقيقي **4%**
- نسبة تضخم **5%**

إضافة إلى الفرضيات المشار إليها أعلاه، تم تقدير إيرادات مشروع موازنة 2012 على أساس الإيرادات المقدرة لعام 2011 المبنية بدورها على الإيرادات المحصلة خلال أول ستة أشهر من 2011 والبالغة **7,186 مليار** ليرة لبنانية.

بالمقارنة مع مشروع موازنة العام الفائت، يشكل المبلغ المقدّر لإيرادات مشروع موازنة العام 2012 زيادةً نسبتها **3%** عن الإيرادات التي سبق وقدرت في مشروع موازنة 2011 والبالغة **15,123 مليار** ليرة لبنانية.

أما بالمقارنة مع إجمالي الحصيلة المتوقعة في نهاية العام 2011 – والبالغة **13,523 مليار** ليرة لبنانية، فتبلغ زيادة إيرادات مشروع موازنة العام 2012 ما نسبته **15%**.



أما بما يخص الإجراءات الضريبية التي تلحظها أرقام إيرادات مشروع موازنة العام 2012 فهي تعتمد على المواد القانونية المقترحة في مشروع الموازنة:

- رفع معدل ضريبة المادة 51 من القانون رقم 2003/497 (فوائد الحسابات الدائنة لدى المصارف) من **5% إلى 8%**
- إلغاء المعدل المخفض **100/5** على توزيعات أرباح الشركات المساهمة التي تخصص **20%** من رأسمالها للشركات العربية أو لشركات دول منظمة ال OCDE المدرجة أسهمها في بورصات بلدانها بحيث يبقى المعدل المخفض فقط بالنسبة لتوزيعات الشركات المساهمة اللبنانية المدرجة أسهمها في بورصة بيروت (المادة 72 مكرر من قانون ضريبة الدخل).
- إخضاع ربح تفرغ الأشخاص الطبيعيين عن أسهمهم في الشركات المساهمة للضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة (المادة 73 من قانون ضريبة الدخل) للضريبة بمعدل **100/10**.
- فرض ضريبة بمعدل **3%** على الإيرادات الناتجة عن تفرغ الأشخاص الطبيعيين والمعنويين عن العقارات.
- رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة من **10% إلى 12%**.
- إلغاء المادة 59 من قانون الضريبة على القيمة المضافة (تخفيض الاسترداد).
  - تسوية مخالفات البناء للمخالفات الحاصلة ابتداء من 1994/1/1.
  - الإجازة بإجراء إعادة تقييم استثنائية على الأصول الثابتة بمعدل **6%** (يستثنى كل من استفاد أو يستفيد من إعفاء ضريبي).
  - تعديل رسم الطابع المالي النسبي بحيث يصبح 3 آلاف للصكوك والعقود التي تقل قيمتها عن **300 مليون و4 بالآلاف** لما يزيد عن ذلك، مع إلغاء رسم الطابع المالي المقطوع التي تقل قيمته عن خمسين ألف ليرة، وتعديل واستحداث رسوم طابع مالي على رخص استثمار المياه الجوفية ورخص بيعها.



بناءً على ما تقدم فمن المتوقع أن تبلغ إيرادات موازنة العام 2012 مبلغ **15,544 مليار** (موازنة وخزينة) وبزيادة **421 مليار** عن العام 2011 وما نسبته **2.78 بالمائة**. وأبرز هذه الضرائب تظهر وفق الجدول أدناه:

نسبة من المجموع	نسبة الزيادة	الفرق	2012	2011	
	<b>2.78%</b>	<b>421</b>	<b>15.544</b>	<b>15,123</b>	مجموع الإيرادات
<b>95.32%</b>	<b>3.17%</b>	455	14.816	14,361	إيرادات الموازنة
<b>74.52%</b>	<b>0.99%</b>	114	11.583	11,469	الإيرادات الضريبية أهمها:
<b>21.85%</b>	<b>26.87%</b>	720	3399	2,679	ضريبة على الدخل
<b>7.00%</b>	<b>-12.82%</b>	<b>-160</b>	1.088	1248	ضريبة على الأملاك
<b>25.47%</b>	<b>11.11%</b>	396	3.959	3,563	الضريبة على القيمة المضافة
<b>14.73%</b>	<b>-10.86%</b>	<b>-279</b>	2290	2,569	ضريبة على الاستيراد والتجارة
<b>20.80%</b>	<b>11.79%</b>	341	3.233	2,892	الإيرادات غير الضريبية أهمها:
<b>12.37%</b>	<b>6.83%</b>	123	1.923	1,800	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
<b>4.68%</b>	<b>-4.46%</b>	<b>-34</b>	728	762	إيرادات الخزينة



## بالإضافة إلى أبرز النصوص القانونية الأخرى الواردة في مشروع موازنة العام 2012:

- 1- تخفيض معدل الضريبة على الربح الناتج عن إعادة تخمين المؤسسات والشركات عند تحولها إلى شركة مساهمة من **10%** إلى **6%** إذا تم التحويل بين المالكين والمساهمين أنفسهم وبذات نسبة الملكية أو المساهمة وإلى **8%** إذا طرأ تغيير في أسماء المالكين والمساهمين أو في نسبة ملكيتهم أو مساهمتهم.
- 2- رفع تنزيل السكن الذي يستفيد منه المالك بموجب المادة 52 من قانون ضريبة الأملاك المبنية من **6 ملايين** إلى **9 ملايين** ليرة لبنانية.
- 3- استيفاء رسم انتقال العقارات المبنية في الدوائر العقارية على أساس القيمة التأجيرية للعقار مضروبة بالرقم 20 (عشرين) وذلك عندما يكون هذا المبلغ يزيد على الأسعار المذكورة في الصكوك أو تلك المصرح بها.
- 4- إدخال تعديلات على قانون الاستملاك بحيث أنيطت بدائرة ضريبة التحسين تحديد قيمة الاستملاك.
- 5- تسوية مخالفات البناء الحاصلة في الفترة الممتدة بين 1/1/1994 و31/12/2010.
- 6- إلغاء المادة 114 من قانون المحاسبة العمومية واستبدالها بنص جديد (عدم تدوير الاعتمادات).
- 7- تخفيض غرامات التأخير المفروضة على الرسوم البلدية بنسبة **70 بالمائة** عن سنوات 2009 وما قبل وجواز تقسيطها.
- 8- إعفاء السيارات الجديدة التي لا تلوث البيئة من بعض الرسوم.
- 9- إعفاء السيارات والآليات والدراجات النارية المسروقة من رسوم السير السنوية عن الأعوام التي سُرقت خلالها.
- 10- الإعفاء من الغرامات على رسوم السير عن العام 2009 وما سبقه بنسبة **70%** (سبعون بالمائة).





- 11- إعفاء السيارات والآليات المدمرة نتيجة الحرب الإسرائيلية ونتيجة الاعتداءات الإرهابية والتفجيرات التي طالت المواطنين بين العام 2005 و 2010 ضمناً من رسوم الميكانيك غير المدفوعة.
- 12- إعفاء من الغرامات على اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتوجبة عن العام 2010 وما سبقه بنسبة **90%**.
- 13- إعفاء من رسوم تراخيص العمل على أنواعها (موافقة مسبقة، إجازة عمل) الصادرة عن وزارة العمل للمتأهلين من لبنانيين والمولودين من لبنانيين.

## وزير المالية

محمد الصفدي